

بوادر انفراج أزمة المعلمين في الأردن تلوح في الأفق

رئيس الوزراء يعتذر للمعلمين عن أي إساءة طالتهم



الكرامة قبل الخبز

مؤمنا واعيا منتجا ومبدعا". وأبدى الرزاز تفهما لمطالب المعلمين بقوله "تسكون الطباشيرة بيد والجرم بيد أخرى، صابرين على أوضاع معيشية صعبة وبيئة صفيحة بعيدة عن الطموح، تطلعون إلى غد أفضل، وهذا طموح مشروع، بل واجب. وإيصال صوتكم واجب".

وأكد التزام الحكومة بالتفاعل مع مطالب المعلمين إذ شدد على أن "التحاور حول سبل تحقيق الآمال واجب. وواجب وزارة التربية والتعليم والحكومة الانخراط بهذا الحوار والتوصل إلى ما هو في مصلحة المعلم ومصلحة الطالب ومصلحة الوطن".

ورفضت نقابة المعلمين الأردنيين القوية منذ أسبوع زيادة متواضعة في الأجور قدمها الرزاز، واصفة إياها بأنها "فقات" ضمن محاولة لإنهاء الإضراب، الذي يعد بالفعل أطول إضراب يتخلقه موظفون في الدولة منذ عقود.

وكانت الحكومة ترفض في السابق زيادة قيمة العالوة التي قالت إنها ستكلف خزينة الدولة أكثر من 150 مليون دولار سنويا فقررت منح المعلمين علاوة شهرية تتراوح بين 24 ديناراً (حوالي 34 دولاراً) و31 ديناراً (حوالي 44 دولاراً).

النقابة "مثمبة رد اعتبار واعترا في الحكومة بقيمة المعلم". وأشار، في تصريحات تداولتها وسائل إعلام محلية، إلى وجود أرضية مشتركة للتوصل إلى اتفاق يرضي طرفي الحكومة والمعلمين، إذ اقترحت النقابة أن تكون قيمة العالوة 30 بالمئة بدلاً من 50 بالمئة التي طالب بها أول مرة.

وأكد أن "المعلم ليس هدفه العالوة بحد ذاتها" وأن مطلب رد الاعتبار والكرامة بالنسبة إليه متقدم على المطالب المادية.

وساهمت رسالة رئيس الوزراء إلى المعلمين في تهدئة غضب المعلمين، إذ قال نديم إن "رسالة الرزاز إيجابية وتساهم في التوصل إلى حل" يرضي جميع الأطراف.

وأكد أن الرسالة تضمنت اعتذارا واضحا وصرحا عن أي إساءة للمعلم وتقديرا لمكانته ودوره، مشددا على أن المعلمين استقبلوا هذه الرسالة "بارتياح".

وتوجه الرزاز إلى المعلمين، في رسالته، قائلا "أخاطب فيكم القلب النابض بحبه لمهنة التعليم (...). أخاطب فيكم حملة الرسالة المصممين باننا سنصنع غدا يفوق اليوم وسنخرج جيلا

وزار وفد حكومي مقر نقابة المعلمين في العاصمة عمان، السبت، حيث ناقش اللقاء مطالب المعلمين المحتجين خاصة في ما يتعلق بنسبة الزيادة في العالوة. وتأكيد سعي الحكومة لحل أزمة المعلمين المضربين عن العمل من خلال تصريحات جمانة غنيمات الناطقة الرسمية باسم الحكومة -وزيرة الدولة لشؤون الإعلام- التي أكدت فيها أن الحكومة تبذل كل جهد ممكن لإنهاء أزمة المعلمين "وضمنان عودة الطلبة إلى صفوفهم، والمعلمين لاداء رسالتهم".

وأعلنت غنيمات، في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الأردنية، أن الجولة الأولى من الحوار بين الحكومة والنقابة ليوم السبت انتهت.

كما أكدت أن جولة أخرى من الحوار "تبدأ خلال ساعات"، مشددة على أن جهودا حثيثة تبذل من قبل الحكومة من أجل الوصول إلى توافق "خلال الساعات المقبلة".

ووصفت نقابة المعلمين مستجدات الوضع وموقف الحكومة بانها "بشائش انفراج" لازمة. واعتبر نورالدين نديم، الناطق باسم النقابة، أن رسالة رئيس الوزراء والزينة التي قام بها وفد وزاري إلى

يشهد الأردن بوادر انفراجة لأزمة المعلمين المضربين عن العمل منذ شهر بعد أن قدم رئيس الوزراء عمر الرزاز اعتذارا رسميا للمعلمين عن كل إساءة طالتهم، كما بدأ وفد حكومي حوارا مع نقابة المعلمين حول مطالبهم وسط حديث عن قرب التوصل إلى اتفاق بين الطرفين.

عمان - تتجه أزمة المعلمين المضربين عن العمل في الأردن منذ شهر إلى الانفراج بعد استجابة الحكومة السبت لأول مطالب المعلمين المضربين عن العمل منذ شهر للمطالبة بحقهم، وذلك بتقديم رئيس الوزراء الأردني عمر الرزاز اعتذارا لهم عن "أي حدث انتقص من كرامتهم".

وكان الاعتذار عما تعرضوا له من انتهاكات في احتجاجات سبتمبر الماضي من بين مطالب المعلمين المضربين عن العمل إلى جانب الاعتراف بالعالوة المالية، وهي المطالب التي منح فيها المحتجون الحكومة مهلة بشانها حتى مساء السبت.

وأكد الرزاز، في رسالة نشرها عبر حسابه على فيسبوك السبت، بمناسبة اليوم العالمي للمعلمين الموافق 5 أكتوبر من كل عام، التزام حكومته باستكمال التحقيق في انتهاكات تعرضوا لها الشهر الماضي، والأخذ بنتائجها.

وأثنى على المعلمين ودورهم، مشددا على أنه "لا رفعة للتعليم في الأردن دون المعلم". وأضاف، في رسالته، "كما قلنا من قبل ونؤكد، كرامة المعلم من كرامتنا، وهيبته من هيبتنا، ولا نقبل الإساءة للمعلم والتقليل من احترامه بأي شكل من الأشكال".

وأعرب عن أسف الحكومة "لأي حدث انتقص عن كرامة المعلمين، وتلتزم (الحكومة) باستكمال التحقيق والأخذ بنتائجها، وانتظار نتائج تقرير التحقيق من المركز الوطني لحقوق الإنسان، لاتخاذ الإجراءات المناسبة".

وختم بالقول "نحن حريصون على عودة المعلم إلى محرابه غرفة الصف مرفوع الرأس حاملا رسالته، رسالة النور والتي طال انتظار ابنائكم لها لتحقيق الفريضة الواجبة علينا جميعا تجاه الجيل، ونحن واثقون من التزامكم بها وحرصكم عليها".

الطرف الرابع المطلوب لحل أزمة سد النهضة

غريمتها. نجت من هذه المسألة معضلة عميقة، يمكن أن تنفلت من عقابها وتؤدي إلى صراع سياسي مرير غير مرغوب فيه من جميع الأطراف المعنية مباشرة بالأزمة. غير أنه كفيلا بإرهاق مصر وإثيوبيا معا، وهما دولتان ترغبان في منح جل وقتهمما للتطوير وتحسين أحوال المواطنين. كما أن تصاعد حدة التوتر سوف يرخي بظلال سلبية على دول المنطقة الراغبة في الخروج من شرقة العنف والصراعات الطويلة، أملا في البحث عن الهدوء والاستقرار، ووصولاً إلى التعاون في مشروعات تنموية إقليمية. يقدم استمرار الفجوة بين البلدين خدمة لقوى متضررة من ملامح التسويات الصاعدة في منطقة شرق أفريقيا، وبدأت بمقاربة جريئة بين إثيوبيا وإريتريا، ثم توالى في السودان وجيبوتي والصومال وجنوب السودان، وكلها تدور في فلك التحلي عن الأليات القديمة وتدشين وسائل تتماشى مع ما يحقق طموحات الدول في التنمية، وتتخرط فيها كل من مصر وإثيوبيا.

المطالب المصرية في عدم الإضرار تلقى مشروعية لدى دوائر إقليمية معنية باستقرار المنطقة ما يحول سد النهضة إلى وسيلة للتعاون

ظهرت مكونات أولية للتنمية الجادة مع دعم السعودية والإمارات في السنوات الأخيرة لحل نزاعات المنطقة بالطرق السلمية، ودحر الإرهاب والمطرفين فيها، وتقليل أضرار وأنياب الدول التي استثمرت أموالا طائلة في التورات الإقليمية، وتشجيع القيادات الواعدة على تبني أفكار السلام بدلا من تغذية الحرب. ونجحت الرياض وبوظلي في نسج شبكة متينة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، تفتح أفقا لمزيد من التعاون الإقليمي.

تأتي في قلب هذه الشبكة الإيجابية كل من القاهرة وأديس أبابا. ولذلك فأي توتر بينهما، سبب سد النهضة أو غيره، سوف يعوق الاتجاه التنموي الظاهر، ويمنح فرصة للدول الممتعضة منه لممارسة هواجسها في التخريب وإثارة القائل في منطقة لا تزال تحبو نحو الاستقرار، ولم تفرغ بعد من تصفية ميراث من المنغصات جعلها آثيرة لصراعات متفرقة. من هنا يمكن الحديث عن طرف رابع، يمكنه القيام بعملية

تسهيل وتوفيق لكثير من الأوضاع مصر الخلاف بين الدولتين، والتوصل إلى حل وسط من خلال إجراءات ضرورية لبناء الثقة. فالمشكلة تتجاوز سنوات المد، حيث تريدها أديس أبابا ثلاثا فقط، بينما تصمم القاهرة على ألا تكون أقل من سبع سنوات، وإذا تم تخطي الخلاف حول قواعد مد سد النهضة، فهناك خلاصات بشأن طرق التشغيل التي سوف تكون مدى الحياة، وتحتاج إلى حوارات ومصادقات وقنوات سياسية تلعب دورا مهما في عدم الوقوع في مطبات جديدة. يبدو الحل على أساس الحل الوسط

والتنمية الشاملة والحفاظ على مصالح جميع الأطراف في قضايا متشعبة، المدخل الحقيقي للظرف الرابع الذي أشارت إليه القاهرة مؤخرا، من دون أن تفصح عن هويتها، فالسد الإثيوبي مشروع قومي في القيادة السابقة والحالية والأحزاب في أديس أبابا، وأداة قد تنصهر فيها غالبية الأزمات العرقية، وتساعد على حل جزء معتبر من المشكلات الاجتماعية، ووسيلة لتطوير العلاقات الخارجية من خلال توفير طاقة كهربائية يمكن تصديرها بما يتجاوز العوائد الاقتصادية.

تلقي المطالب المصرية في عدم الإضرار مشروعية كبيرة لدى دوائر إقليمية معنية بأمن واستقرار المنطقة. ويتدخل هذه الدوائر كطرف رابع يمكن أن يتحول سد النهضة من باب مفتوح للصراع إلى وسيلة للتعاون والتكامل. وقد يجد طرحا عادلا من هذا النوع قبولا من القاهرة وأديس أبابا، ويمنع نشوب أزمة كفيلا لتساع نطاقها بنشوب نزاع يصعب السيطرة عليه بسهولة، ويفضي إلى وقف الطموحات الرامية إلى تغليب التسوية على الصراع، والسلام على الإرهاب في المنطقة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

اخفقت الاجتماعات التي عقدت بين وزراء الري في مصر والسودان وإثيوبيا بالخرطوم يومي الجمعة والسبت، في الحصول على نتائج إيجابية تفك سد النهضة. وهو ما دفع القاهرة إلى التلميح مبكرا بدخول طرف رابع، حيث تاکدت من أن أديس أبابا مصممة على القيام بدور الوسيط لتخفيف حدة الأزمة، ربما لأنها طرف في المفاوضات، أو أنها مرجحة من التوفيق بين موقفين متباعدين أصلا.

توقعت بعض الدوائر أن تكون مصر عازمة على مشاركة طرف رابع، مقصود به الولايات المتحدة، التي تحفظ بعلاقات جيدة مع كل من القاهرة وأديس أبابا. وتعرزت هذه القناعة مع إعلان واشنطن الخميس الماضي دعم المفاوضات بين الدول الثلاث للتوصل إلى اتفاق مستدام يحقق تبادل المنفعة في التنمية الاقتصادية.

كما أن الإشارة المصرية والبيان الأميركي جاء عقب لقاء عقده الرئيس عبد الفتاح السيسي في نيويورك مع عدد من المسؤولين في بعض الشركات الأميركية الحيوية، تطرق فيه إلى أزمة سد النهضة ورفض قبوله كامر واقع، وذلك على هامش حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر سبتمبر الماضي.

راحت الكثير من التقديرات نحو الولايات المتحدة، وتناشى أصحابها أن حكاية الطرف الرابع ليست جديدة، فقد سبق أن اقترحتها مصر عندما طالبت بمشاركة البنك الدولي منذ حوالي أربع سنوات، لكن إثيوبيا لم تتجاوب مع الطرح، مدعومة سياسيا من السودان الذي كان رازحا تحت حكم الرئيس عمر حسن البشير، ولم يكن على وفاق دائم مع القاهرة، وانحاز إلى دعم رؤية أديس أبابا في بناء السد ومراحل الملاء والتشغيل.

توجهت الدبلوماسية المصرية نحو الدول الداعمة للسودان الإثيوبي والممولة له، ولم تجد أذانا صاغية لتغيير موقفها المؤيد. كما أن اللجوء إلى بيوت الخبرة وإعداد دراسات فنية محايدة رفضت أديس أبابا الأخذ بنتائجها بعد أن مالت ناحية الموقف المصري، من حيث وقوع أضرار ماثلة جراء بناء السد بالطريقة التي وضعتها إثيوبيا، ما يستوجب إدخال تعديلات.

في جميع المحطات التي وقف عندها قطار المفاوضات، لم تنكر القاهرة حق أديس أبابا في استغلال مواردها وبناء سدود، وكل ما تطالب به مراعاة أن المياه حياة أو موت بالنسبة إليها، ما يفرض التفاهم حول الأليات اللازمة لذلك، ضمن قنوات حوارية متعددة، وأطر فنية محددة، وهو ما قبلت به إثيوبيا في البداية، وجرى التعبير عنه في قمة الخرطوم في مايو 2015 وما تمخض عنها من اتفاق بين قيادات الدول الثلاث، ثم أخذت تتنصل منه، مستفيدة من عنصر الوقت الذي يجعل السد كيانا على وشك الانتهاء، مع قرب عملية الملاء العام المقبل.

أثبتت الخطوات التي اتبعتها مصر لحل الأزمة أن الخيارات الدبلوماسية المباشرة لم تعد مجدية، والدراسات الفنية العلمية مرفوضة، ومن الصعوبة استخدام سيناريو خشن للحل في منطقة لا تتحمل صراعا ممتدا، ناهيك عن أن البلدين (مصر وإثيوبيا) لا يميلان إلى هذا النوع من التحول، وكل طرف يتمسك بحقه في الحفاظ على مصالحه المائية بالطرق الناعمة.

ولم يحل عدم الرغبة في اللجوء إلى الخيار الأول دون وجود استعدادات عسكرية محكمة لدى الجانبين، خوفا من خروج الأزمة من عقابها، أو كوسيلة ردة تشبه امتلاك بعض الدول للأسلحة النووية أو بعيدة المدى. ويستغرق الذهاب إلى محكمة العدل الدولية وتصعيد الموقف في مجلس الأمن -كما طالب بذلك بعض القانونيين- وقتا طويلا كي تقتنع أطراف عديدة بعدالة الموقف المصري، يصبح فيها سد النهضة واقعا، الأمر الذي تتحسب منه القاهرة، حيث اكتشفت أنها أضمت زمنا في المفاوضات بلا عائد حقيقي، وتاكدت من أن الجنرال وقت يعمل لصالح

روما وأنقرة شرطيان في المتوسط

لمرسوم جديد اختصار أجل ترحيل اللاجئين الذين ترفض طلباتهم تحت أي حجة كانت، إلى مدة أربعة أشهر بدل العامين. ويشمل هذا القرار 13 دولة من بينها تونس والمغرب والجزائر.

لا تكف إيطاليا خلال حكم زعيم رابطة الشمال ماتيو سالفيني ذي المزاج المتقلب حتى مع خلفائه في حركة خمس نجوم، عن تضيق الخناق أكثر فأكثر على المهاجرين وهو الملف الذي بات يتحكم في اتجاهات نوايا التصويت بهذا البلد. فبخلاف المغنم السياسية لم تنجح السياسات التي دعت بها الحكومة الشعبية قبل تصدعها، في أن تحقق أهدافها المعلنة مثل الادعاء بتفكيك عصابات تهريب البشر والحد من الموت في البحر وإيقاف نزيف الهجرة غير الشرعية على سواحل إيطاليا مقابل تعزيز الاستثمار وخلق فرص للشباب اليأس في دول المغرب العربي مثلا. و بحسب إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة فإن رقم الوفيات من المهاجرين غير النظاميين لن يقل عن الألف هذا العام، وهو العام السادس على التوالي الذي سجلت فيه

الموسعة، فإنها نجحت في تغيير دفة الهجرة إلى موطن نزاع سياسي وانتخابي فج على حساب الإنجازات التي حققها المهاجرون.

لم تكف روما بإدارة ظهر المجن للمهاجرين والأجيال الجديدة من الوافدين بل إنها نجحت في تحجيم جزء كبير من الدور الذي تلعبه سفن الدوشني موسيليني في ثلاثينات القرن الماضي، أن تستعيد روما هذا الدور القديم الذي لعبه العثمانيون والقراصنة أيضا.

خسرت روما الرهان في منتصف الحرب العالمية الثانية ولكنها وبعد عقود استعادت زمام المبادرة في حوض المتوسط من بوابة الهجرة بما جعلها أكثر الدول استفادة من الناحية الاقتصادية. يعترف "بنك إيطاليا" مثلا في دراسة نشرها في 2018 بإسهامات المهاجرين الواضحة، فلولا المهاجرون لما تمكنت إيطاليا من تحقيق نسبة نمو متراكمة بـ 2.3 بالمئة بين 2001 و 2011 وأن النسبة كانت تستصل إلى مستوى انكماش بـ 4.4 بالمئة أو حتى أكثر من ذلك من دون المهاجرين.

كما تؤكد الدراسة على أن التحولات الديموغرافية في إيطاليا كان سيكون لها أثر أكثر ضررا باقتصاد البلاد والتركيبة السكانية لولا تدفق المهاجرين الذين ساهموا في رفع معدل الخصوبة بشكل جلي. على النقيض من كل ذلك لا تجد تلك الحقائق صدى لدى الحكومة الشعبية في روما اليوم. وهي بدلا من الاستفادة

في ليبيا فضلا عن الضغوط الممارسة على تونس لتكون منصة استقبال للاجئين وجدارا أمنيا متقدما لإيطاليا في الجنوب.

وليس هذا فحسب فقد تمكنت روما من أن تستقطب الجبهة اليمينية في الاتحاد الأوروبي وأن تملئ مطالبها بتقييد حركة الهجرة غير النظامية لتتحول فعليا إلى شرطي الهجرة في الفضاء.

وهي تستنسى الآن للسلطات الإيطالية وعبر إصدارها



قبل قرون عديدة كانت إيطاليا تتحكم بشكل كامل في حركة الملاحة التجارية والبحور في البحر الأبيض المتوسط. وحتى وقت قريب كان حلم الجنرال الدوشني موسيليني في ثلاثينات القرن الماضي، أن تستعيد روما هذا الدور القديم الذي لعبه العثمانيون والقراصنة أيضا.

